تطور المجتمع المدني في ظل الوحدة

الجمعيات والمنظمات والاتحادات المدنية ومسيرة 17 عاما من العمل الأهلي

تمثل منظمات المجتمع المدني الشريك الاساسي في البناء والتنمية وغدت في هذه المنظمات الجماهيرية الشعبية رديف البناء والتنمية .

ونحن نعيش افراح شعبنا بالعيد الوطني الـ١٧ للوحدة اليمنية علينا أن نقيم مسيرة منظمات المجتمع المدني خلال عهد الوحدة الخالدة وما تعيشه المنظمات الجماهيرية المدنية من زخم شعبي وجماهيري في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية وما حققته من منجزات خلال الـ١٧ عاماً الماضية.

إعداد / أحمد الكاف

المجتمع المدني

يقر الدستور حرية تشكيل الاحزاب والجمعيات السياسية والنقابية والمهنية والعلمية والثقافية وحرية الرأي والتعبير وحق التظاهر والتنظيم .. إلخ وقد صيغت قوانين لتنظيم المجتمع المدني انطلاقاً من تلك المبادئ الدستورية فقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية وقانون النقابات وقانون الصحافة وقانون المظاهرات والمسيرات كلها تضمن للمجتمع المدني ممارسة الحقوق الدستورية دون قيود سوى حظر استخدام الحق للاضرار بالمصالح العامة والآداب العامة أو الصحة العامة وبالتالي وفرت المناخ والبيئة لحرية المجتمع المدني ويقع هذا العمل في صلب الشراكة بين الدولة والمجتمع .

مؤسسات المجتمع المدني

تطور المجتمع المدني في اليمن منذ نشأته تطوراً كبيراً عبر مراحل مختلفة آخرها خلال مرحلة دولة الوحدة ابتداء من عام ٩٠م والتي اتسمت بتبني الديمقراطية والتعددية السياسية والاقرار بحق المجتمع في أن ينظم نفسه .

في مؤسسات أو منظمات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وباستقلالية عن الحكومة وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً كمياً ونوعياً لنشاط المجتمع المدني اذ تشير أحداث البيانات الرسمية الى طفرة من تطور اعداد المنظمات غير الحكومية حيث بلغت حالياً ٤٣٨٨ جمعية ومؤسسة اهلية واتحاداً تعاونياً مقابل ٥١٨ في عام ١٩٩٠م وقد مارست دولة الوحدة دوراً ايجابياً في اعادة صياغة دور هذه المنظمات وتشجيع انشطتها وخاصة في مجال الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات وتعزيز التنمية المحلية التي تأثرت بالتحول نحو اقتصاد السوق وشكل انشاء منظمات حقوق الانسان نقلة نوعية في طبيعة العمل الاهلي حيث تكمن دلالاته من ملامح الحداثة السياسية للدولة والمجتمع كما ظهرت منظمات نوعية اخرى لم تكن معروفة من قبل مثل المنظمات العاملة في مجال حماية المستهلك وحماية الآثار والبيئة ومكافحة العنف ضد المرأة ورعاية اللاجئين والعائدين فضلاً عن تزايد الجمعيات النسائية وانشئت كذلك جمعيات تعمل في مجال الاعاقة وأخرى تنشط لرعاية العائدين من المهجر واللاجئين وتسعى تلك التنظيمات ايضاً الى تعزيز المشاركة الشعبية وتمكين الافراد والجماعات من اشباع احتياجاتهم والدفاع عن حقوقهم .

ومصالحهم وتفعيل مشاركتهم في المجالات العامة وتنتشر الجمعيات العاملة في مجال التنمية المحلية في جميع المحافظات رغم أن العاصمة صنعاء وتستحوذ على النصيب الاكبر منها نتيجة كثافتها السكانية ومركزها السياسي ونشاطها الاقتصادي والتجاري فضلاً عن انتاجها ودورها الثقافي والعلمي.

الجمعيات غير الحكومية تلعب دوراً في مجالات الدفاع عن حقوق الانسان والحريات النقابية والنشاط الحقوقي والاجتماعي والثقافي

المحددات القانونية لنشاط منظمات المجتمع المدني

يأتي قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية رقم (١) لعام ٢٠٠١م في إطار التحول الديمقراطي الذي شهده اليمن منذ بداية تسعينيات القرن الماضي والذي يشتمل تبني فلسفة جديدة للعمل الاهلي وقد جاء القانون كمحصلة حوارات ونقاشات واسعة ومتعددة حتى وصل الى صيغته الحالية ويعكس القانون قفزة نوعية فتحت المجال واسعاً لنشاط منظمات المجتمع المدني وجعل القضاء المختص يحسم المنازعات التي قد تنشأ بين الجمعيات مع الوزارة المختصة أو مكاتبها أو أي إجراء تتخذه أو تفرضه إداريا بما يحد من التدخل الشخصي وغير القانوني في أنشطة الجمعيات والمؤسسات الاهلية كما لم يقيد القانون علاقات منظمات المجتمع المدني المالية بمثيلاتها الاجنبية في اليمن واكتفى باعلام الوزارة المعنية بتلك العلاقة ومنح القانون الجاليات العربية والاجنبية في بلادنا حق تأسيس الجمعيات والمنظمات الاهلية مع الالتزام بقوانين البلاد واتباع الشروط العامة في التأسيس .

علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني

يتضمن قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من حيث أنها علاقة دعم وتمويل من الدولة للمجتمع المدني من ناحية وعلاقة تكامل في الاداء والوظيفة من خلال إدماج منظمات المجتمع المدني في التنمية من ناحية أخرى وتقدم الدولة الدعم المالي والعيني للجمعيات الاهلية وفقاً لبعض الضوابط أهمها اشتراط وتحقيق منفعة عامة كما تسند الجهات الحكومية تشغيل معاهد ومراكز الانشطة الاجتماعية التابعة لها مثل برامج الاسر المنتجة أو الرعاية الاجتماعية الى الجمعيات الاهلية الناجحة بغرض اشراك المجتمع المدني في التنمية وقد سعى القانون الى تحقيق نوع من التوازن من خلال توسيع حرية ومجالات منظمات المجتمع المدني وعدم التفريط في الاشراف والرقابة على انشطتها واعتبر القانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الجهة الحكومية المعنية تنفيذ القانون والمشرفة على نشاط كافة منظمات المجتمع المدني وأحال حق الاشراف الفني على أوضاع وأنشطة الجمعيات الثقافية والفنية واتحاداتها الى وزارة الثقافة في حين اعطى هذا الاختصاص على الجمعيات والاندية الرياضية واتحاداتها الى وزارة الشباب والرياضة وتتولى الجهة الحكومية المعنية الاشراف الفني والرقابة على اوضاع وانشطة الجمعيات والمؤسسات الاهلية لضمان عملها في ضوء الانظمة والقوانين السارية كما تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومكاتبها في مختلف المحافظات على الانتخابات التي تجريها المنظمات الاهلية لضمان سيرها وفق الاجراءات القانونية كما بدأت الوزارة سلسلة اجراءات منها عملية استبدال الترخيص بالتسجيل فقط وإلغاء التحديد السنوي واستبداله بالتحديد لفترة من ثلاث الى أربع سنوات لفترة انتخابية لمجلس المؤسسة أو الجمعية أو النقابة .

الجمعيات والاتحادات التعاونية

صارت المنظمات غير الحكومية جزءاً من الحياة العامة وخلال الفترة التي أعقبت قيام الجمهورية اليمنية بدأت هذه المنظمات تمارس دوراً لا بأس به في تنظيم المجتمع على أسس حديثة وتلعب دوراً في مجال الاغاثة والدفاع عن حقوق الانسان وللتنظيمات المهنية والحريات النقابية والنشاط الحقوقي الثقافي .

الدولة ترعى وتدعم الجمعيات الاهلية وفقاً لضوابط تحقيق المنفعة للافراد والمجتمع

إجمالي الجمعيات والمؤسسات وصل الى أكثر من 3665

أنواع المنظمات غير الحكومية

تتعدد المنظمات غير الحكومية في بلادنا بحسب المهن والانشطة التي تمارسها حيث بلغ إجمالي الجمعيات والاتحادات التعاونية أكثر من ١٣٢٠ أما الجمعيات الحرفية فوصل عددها الى ٣٨ جمعية حرفية وفيما بلغ اجمالي الجمعيات السمكية الى١٤٠ جمعية سمكية تعاونية في مركز العاصمة والمحافظات الساحلية بلغ إجمالي الجمعيات السكنية أكثر من ٢٤٠ جمعية أما الجمعيات الاستهلاكية فبلغ اجماليها ٩٤ جمعية وفيما بلغ اجمالي الجمعيات والمؤسسات الاهلية أكثر من ٣٦٦٥ جمعية ومؤسسة أهلية بلغ اجمالي الجمعيات الخيرية العاملة في بلادنا أكثر من ٢٢٥٠ جمعية خيرية أما الجمعيات الزراعية فوصل اجماليها الى أكثر من ٧٩٧ جمعية زراعية وبالنسبة للاندية فبلغ الاجمالي أكثر من ٢٢٠ نادياً رياضياً وثقافياً أما الجمعيات الاجتماعية فبلغ اجماليها أكثر من ٥٩٠ جمعية اجتماعية والجمعيات العلمية حوالي ٥٨ جمعية والمهنية أكثر من ٦٤ جمعية والثقافية أكثر من ٥٣ جمعية ثقافية والنقابات حوالي ٩٢ نقابة وحوالي ٩٠ مؤسسة خيرية و ٢٥ جمعية أخاء وصداقة و ٩ منتديات وأما الاتحادات العامة فوصل الاجمالي منها ١٥٤ منها ٤٢ في مركز العاصمة و ١١٢ فروع في المحافظات .

وأرتفع عدد جماعات المصالح العامة وأزدادت أهميتها في السنوات الاخيرة واصبحت تختص بأنشطة تتعلق بمحاربة الفساد والمحافظة على البيئة والصحة العامة والدفاع عن المواطن بشكل عام كما تساهم في صقل الآراء وصياغتها وإثارة الاهتمام بالمسائل السياسية والاقتصادية من خلال طرحها أفكاراً متعددة كحلول للمشكلات التي تهم الرأي العام وتسعى هذه الجماعات الى تحسين المجتمع لتحقيق الصالح العام .وحقيقة غدت منظمات المجتمع المدني في ظل دولة الوحدة شريكاً أساسياً في البناء والتنمية تحقيقاً لنهج قيادتنا السياسية ممثلة بابن اليمن البار ومجدد الحضارة اليمنية المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الداعي الى المشاركة الشعبية في البناء والتنمية .

قانون الجمعيات والمؤسسات الاهلية لعام 2001 تبنى فلسفة جديدة للعمل الاهلي في المجتمع

أهلا بعيد اكتمال نصر الثورة.. وحصانة الديمقراطية ومجتمع الحرية وقوة بناء منجزات التنمية